

اللفظ الفعل تغيرا
من قول كثر والذين

بجرس كثر في فاضل ما مشابه الاسم المتأخر استحق الأعراب وهو متساوية
النا فتمت استحق الساكن على الحركة وما تضمن بالمتأخر على اللفظ الذي هو اخص من كثر
طلبه للتخصيص والاذن لوي على الفاعل جمع ضمته في مثل شرف وظهر ولو يبي على المس
اجتمع كثران في علم وشرب **قوله** واما ضربت في اسائر بالمتأخر في الصور فيكون المضاف
فيها السكون لان المضاف وحده اتصاله ببناء الضمير او بالتي للفاعل وترا صورة فالتعريف
ايضا لم يثبت النسبة كاستيفان **قوله** ضربت بتثنية التأخر وكثره اي ان الفصل يرضى
لضع محرك بار فيض في الضمير الاسم الفاعل كضرب زهد وبالمراد المصنوع كخوض في
وضرب باي وبالمتأخر الساكن ما عدل الواو وكخوض با على الاصح كما قال الهنالك
فما كثر على اللفظ يبقى النظر في كخوض باهنا يقال لا يرضى على فحة مقدره على ابناء زهد
الموجودة لاجل اللفظ فيكون كخوض باهنا يقال لا يرضى على فحة مقدره على ابناء زهد
لجرا من الموجودة لاجل المتأخر يقال لا يرضى على فحة مقدره على ابناء زهد
والفرض يظهر ان في المناسبة سببا بقية عدول العامل فيكون في بعض التقدير
لن يرضى على من يرضى بغير جلاله الفتح في صفاها موجودة فيكون عدول اللفظ
لاجر من سببا بل كثر بها قد يرضى على من يرضى على فحة مقدره استثناء
من غير ظهورها استثناء لاجل السكون العارض **قوله** كثره في اللفظ كثره في اللفظ
وبعض في سبب كظلمت وجر الرابي والسلاسي وبعض كظلمت اجراء للباء على
وتيرة واجبة واما على الواو في اللفظ لان في علم على اللفظ في الجوز ويجوز في اقص
ولا يرضى كثرهم ذلك على ضبط وجبيل لانها من الاعراب وهو على بطر جناد
والاخر سبب لان تاء التانيث على تقدير الانفصال ويرد على نحو قلنسوة يد على اقص
وعدم تقدير انضمامها والاوجب قلب الواو ياء والصفة كسيرة لرضهم الواو المنقطع
المضموم ما قبلها وقد يرضى هذا الابدان الاصل في قلنسوة وهو المجرى في موضع على التاء
لحذف في كل ذلك في كثر قلنسوة خلاف في سبب فان الاصل في التاء في قوله كثره
الفعل في تاء الفاعل كالكلمة الواحدة حكم ومن اجتمعت بعضهم ان الموجب لسكون في
التاء ونون النسوة على الساعرة في الرفع والانفصال **قوله** فيها هو في ظرف للتوكيد لا اللفظ
مجي كما تة فلا يلزم في التاء في نفس كثره في اللفظ كثره في اللفظ كثره في اللفظ
من ظرفية كثره في اللفظ كثره في اللفظ كثره في اللفظ كثره في اللفظ كثره في اللفظ
اشتغال الجمل بالسكون العارض واما قلنا بعد لان يرضى على فحة مقدره تعد راسع في اللفظ
واحد وما يؤيدونها التقدير ما جوا من ان تعدر كثره في الجمل والمضاف لئلا المتكلم
التقدير لا يشتغل الجمل بحركة الحكاية والمناسبة **قوله** لما سته الواو ايضا فانه المصدر
المفعول وحين فاعله والاصل لمناسبتها الواو والاربع على نحو عذرا وقضوا ورواها
حيث لم يرض ما قبل الواو لوجود الفتح قبلها على الواو والياء المحذوفين من عذرا
او المنقلبتين الفاعل وقد لقيت العيون دليلها اذ الاصل عذروا وقضوا ورواها
دعوا ورميووا استعملت الفتح على الواو والياء مخذفت فالتقسيم كان مخذفت الواو
والياء

لان من النسب
في معنى الانفصال

قوله فيها هو كالكلمة الواحدة

والياء لان تاء الساكنين وبقرها قبل الواو فتح مفتوحا على حاله او بقا كثر الواو والياء
وانفتح ما قبلها فقلبتا الفتح قاله قوسا كثره حدثت له لالتقاء الساكنين **قوله** وانما
الامر وهو مبني على الاصح عن كثره اليه ويذهب الاخص والكثيرون لان الام عرب
يجزوم بلوم الورد مقدرة وهو عنده مقطوع من الفاعل فاصل في التقدير فان الام حقيقا
وبنهما في المنصاعه دفعا للسكون المنصاع الحزبي الصحيح العيون واللام في الوقت وهو المختار
العيون اول اللام ثم واو والصحيح في المصدر عليه لان كثره ويقولون ان الامر معنى
المحصل فيكون الواو بالرفق ولا يرضى الا بالرفق لان الفعل انما يرضى لتثنية كثره بالرفق
خير قريبين فلتقض حواج المسلمنا وقراءة جماعة في ذلك فلتقض حواج في كثره لتأخره
مضاهم ولا يرضى عن واو واخص وارم وراهن با واخر جوا وان في كثره لان التاء لم
يهد كثره بالخذف ولان المحققين على ان افعا لا انشاء تجرده عن الزمان ككثرت وكثمت
وقيت واجابوا عن كونها مع ذلك افعال بان تجردها عن زمانها عن ثقلها عن الجري ولا يكون
ادعاء ذلك في لان السكون في حاله عن كثره في فتنه فعلية واذا ادعى ان اصله لثقل كان ذلك
على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه ودرما ذهب الى ان كثره في اللفظ كثره في اللفظ
كثمتا لجراد قبل واو يختلف من العامل بناء على رأي اقسامه ان من المنصاعه
هو عمله الاعراب وهو منتفج فيجاء شفا الاعراب وفي نظر الجواز الاصل على الفتح في
الهمزة ونشأ للثقل ان الاعراب اصله في الالف ايضا اوله في الواو وهو عرب ايضا لان
الاصلا في واو منتفج لينا في واو على الثاني هو مبني لان الاصل ولا تقتضي واو عربيه
ويعمل على الكوفيه وذلك بان مقتطع من المنصاع فاعرب كامله والمبني لا يرون
ذلك بل يقولون ان اصله راسدا كقوله فاطلوق في امره مبني على الحذف في اصله
قند **قوله** على ما جزم به من ان واو عليه ان امرا لثالث مبني على السكون فيصاحف كثره
او معتله كاضمهم مع ان مضارعه ليس بجزم وما لينا به اتصال نون التوكيد واللام في
الاصناف لها كاهات ونعال مسمى مع انه لا مضارعه لخصي يكون وما واجاب بعضهم
عن الواو بان المنصاع لثاني انقلبت به نون ان ثاثة ونون التوكيد في محل جزم
ولست بعد كثره في واو تريبا ما يؤيد به بعضهم بان المراد ما جزم به من ان واو
الواو ويرد على امر الالف المختار فانه مبني على السكون ومضارعه المجرى في الالف
يجزوم جزم في الهم وبعضهم عن الالف بان المراد لو كان له مضارعه وذلك ان منتفج عن هذه
التكلفات يجعله كلاما غلبيا وهذا كثره اليه الحقيقي بان هاجم له مضارعه في الالف
يها في جهاتة كما في بناهي مناجاة اذ في **قوله** امره مبني على السكون اي لفظه كونه صحيح
الآن وقد يكون الامر مبني على السكون تصديرا نحو امره بالرجل وعرضه وقيل جفنا في قوله
ومن ابا قاسم واقرابه ولزينا ومنه اياه لجهولوه وذلك لان جزمه في الموضعين امر من
المبني واما قاسم مفعول به اي كثره ابا قاسم ياكلان وان شئت نقبت ابا قاسم على اللها
وام فعل امر من ام يوم و اياه مفعول به منصوبه بام اي قصد ل نغرام مبني على
الياء منه ولي على زيد مفعول به اي قارب و اياه الثاني مفعول من الثاني اي

فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا

فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا

فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا

فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا

فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا

فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا

فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا

فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا
فان قلت كون ضمته بوا